

المعايير الدولية
لتدابير الصحة النباتية

المعيار الدولي لتدابير الصحة النباتية رقم 47: التدقيق في سياق الصحة النباتية

صادر عن أمانة
الاتفاقية الدولية لوقاية النباتات
اعتمد في 2022، نشر في 2023
© منظمة الأغذية والزراعة، 2022

التنويه المطلوب:

أمانة الاتفاقية الدولية لوقاية النباتات. 2023. المعيار الدولي لتدابير الصحة النباتية رقم 47: التدقيق في سياق الصحة النباتية. روما. تم نشره من قبل منظمة الأغذية والزراعة نيابة عن أمانة الاتفاقية الدولية لوقاية النباتات. اعتمد في 2022.

المسميات المستخدمة في هذا المنتج الإعلامي وطريقة عرض المواد الواردة فيه لا تعبر عن أي رأي كان خاص بمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (المنظمة) بشأن الوضع القانوني أو الإنمائي لأي بلد، أو إقليم، أو مدينة، أو منطقة، أو سلطات أي منها، أو بشأن تعيين حدودها ونحوها. ولا تعني الإشارة إلى شركات أو منتجات محددة لمصنعين، سواء كانت مشمولة ببراءات الاختراع أم لا، أنها تحظى بدعم أو ترقية المنظمة تفضيلاً لها على أخرى ذات طابع مماثل لم يرد ذكرها.

إن وجهات النظر المُعبّر عنها في هذا المنتج الإعلامي تخص المؤلف (المؤلفين) ولا تعكس بالضرورة وجهات نظر المنظمة أو سياساتها.

© منظمة الأغذية والزراعة، 2022



بعض الحقوق محفوظة. هذا المُصنّف متاح وفقاً لشرط الترخيص العام للمشاع الإبداعي نسب المصنّف - غير تجاري - المشاركة بالممثل 3.0 لفائدة المنظمات الحكومية الدولية (CC BY-NC-SA 3.0 IGO) <https://creativecommons.org/licenses/by-nc-sa/3.0/igo/deed.ar>.

بموجب أحكام هذا الترخيص، يمكن نسخ هذا العمل، وإعادة توزيعه، وتكييفه لأغراض غير تجارية، بشرط التنويه بمصدر العمل على نحو مناسب. وفي أي استخدام لهذا العمل، لا ينبغي أن يكون هناك أي اقتراح بأن المنظمة تؤيد أي منظمة، أو منتجات، أو خدمات محددة. ولا يسمح باستخدام شعار المنظمة. وإذا تم تكييف العمل، فإنه يجب أن يكون مرخصاً بموجب نفس ترخيص المشاع الإبداعي أو ما يعادله. وإذا تم إنشاء ترجمة لهذا العمل، فيجب أن تتضمن بيان إخلاء المسؤولية التالي بالإضافة إلى التنويه المطلوب: "لم يتم إنشاء هذه الترجمة من قبل منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة. والمنظمة ليست مسؤولة عن محتوى أو دقة هذه الترجمة. وسوف تكون الطبعة الإنكليزية الأصلية هي الطبعة المعتمدة".

تتم تسوية النزاعات الناشئة بموجب الترخيص التي لا يمكن تسويتها بطريقة ودية عن طريق الوساطة والتحكيم كما هو وارد في المادة 8 من الترخيص، باستثناء ما هو منصوص عليه بخلاف ذلك في هذا الترخيص. وتتمثل قواعد الوساطة المعمول بها في قواعد الوساطة الخاصة بالمنظمة العالمية للملكية الفكرية www.wipo.int/amc/en/mediation/rules، وسيتم إجراء أي تحكيم طبقاً لقواعد التحكيم الخاصة بلجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي (UNCITRAL).

مواد الطرف الثالث. يتحمل المستخدمون الراغبون في إعادة استخدام مواد من هذا العمل المنسوب إلى طرف ثالث، مثل الجداول، والأشكال، والصور، ومسؤولية تحديد ما إذا كان يلزم الحصول على إذن لإعادة الاستخدام والحصول على إذن من صاحب حقوق التأليف والنشر. وتقع تبعه المطالبات الناشئة عن التعدي على أي مكون مملوك لطرف ثالث في العمل على عاتق المستخدم وحده.

المبيعات، والحقوق، والترخيص. يمكن الاطلاع على منتجات المنظمة الإعلامية على الموقع الشبكي للمنظمة (www.fao.org/publications/ar) ويمكن شراؤها من خلال publications-sales@fao.org. وينبغي تقديم طلبات الاستخدام التجاري عن طريق: www.fao.org/contact-us/licence-request. وينبغي تقديم الاستفسارات المتعلقة بالحقوق والترخيص إلى: copyright@fao.org.

وعندما يتم استنساخ هذه التوصية الصادرة عن الهيئة، تجدر الإشارة إلى أن النسخ الحالية المعتمدة لتوصيات الهيئة متاحة للتنزيل على العنوان التالي: www.ipcc.int

وحدها المعايير الدولية لتدابير الصحة النباتية المنشورة على www.ipcc.int/en/core-activities/standards-setting/ispm/#614 هي التي ينبغي الرجوع إليها لأغراض الإحالة الرسمية أو صنع السياسات أو تجنب النزاعات وتسويتها.

تاريخ المطبوع

لا يشكل هذا جزءاً رسمياً من المعيار. لا يشكّل هذا المطبوع متصل بالنسخة الصادرة باللغة العربية فقط، وللحصول على لمحة تاريخية شاملة، يرجى الاطلاع على النسخة الصادرة باللغة الإنكليزية للمعيار.

2016-04 أضافت الدورة الحادية عشرة لهيئة تدابير الصحة النباتية موضوع المراجعة في سياق الصحة النباتية (2015-003)، وقد غير لاحقاً إلى (2015-014).

2017-11 وافقت لجنة المعايير على المواصفة 66.

2019-06 قامت مجموعة عمل الخبراء بصياغة المعيار.

2020-04 قامت لجنة المعايير بمراجعة المشروع عبر نظام التعليقات الإلكتروني ووافقت عليه لمشاورة أولى (eSC_May_19_2020).

2020-07 المشاورة الأولى.

2021-05 قامت مجموعة العمل التابعة للجنة المعايير المؤلفة من سبعة أعضاء (لجنة المعايير-7) بتتقيق المشروع ووافقت على مشاورة ثانية.

2021-07 المشاورة الثانية.

2021-10 نَقَحَت لجنة المعايير المشروع عبر نظام التعليقات الإلكتروني.

2021-11 نَقَحَت لجنة المعايير المشروع وأوصت باعتماده من قبل هيئة تدابير الصحة النباتية.

2022-04 اعتمدت الهيئة في دورتها السادسة عشرة هذا المعيار.

المعيار الدولي لتدابير الصحة النباتية رقم 47. المراجعة في سياق الصحة النباتية. 2022. روما، أمانة الاتفاقية الدولية لوقاية النباتات، منظمة الأغذية والزراعة.

2023-01 قامت مجموعة مراجعة اللغة العربية بمراجعة هذا المعيار الدولي لتدابير الصحة النباتية وأدخلت أمانة الاتفاقية الدولية لوقاية النبات التعديلات وفقاً لذلك. قامت مجموعة مراجعة اللغة العربية بتعديل العنوان الأصلي باللغة العربية.

آخر تحديث لتاريخ المطبوع: 2023-01

بيان المحتويات

5.....	الاعتماد	5
5.....	مقدمة	5
5.....	النطاق	5
5.....	المراجع	5
5.....	الإطار العام للمتطلبات	5
5.....	معلومات أساسية	5
6.....	الآثار المترتبة على التنوع البيولوجي والبيئة	6
6.....	المتطلبات	6
6.....	1- الغرض من التدقيق	6
6.....	2- أنواع التدقيق	6
7.....	3- الظروف التي قد تؤدي إلى إجراء تدقيق	7
7.....	4- الأدوار والمسؤوليات	7
7.....	1-4 الأدوار	7
7.....	2-4 مسؤوليات منظمة وطنية لوقاية النباتات تقوم بتدقيق في أراضيها	7
8.....	3-4 مسؤوليات منظمة وطنية لوقاية النباتات تقوم بتدقيق في بلد مُصدر	8
8.....	4-4 مسؤوليات الجهة المدققة	8
8.....	1-4-4 المسؤوليات المحددة للجهات المرخص لها بإجراء تدقيق	8
9.....	5-4 مسؤوليات الجهة الخاضعة للتدقيق	9
9.....	5- اختيار الجهة المدققة	9
9.....	6- وتيرة التدقيق	9
9.....	7- تضارب المصالح	9
9.....	8- السرية	9
10.....	9- الترتيبات المالية	10
10.....	10- تسوية المنازعات	10
10.....	11- خطوات عملية التدقيق	10
10.....	1-11 التخطيط للتدقيق	10
10.....	1-1-11 تحديد مواعيد التدقيق	10
10.....	2-11 التحضير للتدقيق	10
11.....	3-11 الاضطلاع بالتدقيق	11
11.....	1-3-11 بدء التدقيق	11
11.....	2-3-11 الأداء والتقييم	11
12.....	3-3-11 الإغلاق ورفع التقرير	12
12.....	12- أنواع عدم الامتثال	12
12.....	13- متابعة حالات عدم الامتثال	12

الاعتماد

اعتمدت هيئة تدابير الصحة النباتية خلال دورتها السادسة عشرة هذا المعيار في أبريل/ نيسان 2022.

مقدمة

النطاق

يغطي هذا المعيار عمليات التدقيق في سياق الصحة النباتية التي تجريها منظمة وطنية لوقاية النباتات إما في أراضيها، وإما مع منظمة وطنية أخرى لوقاية النباتات وفي أراضي هذه الأخيرة. كما تغطي عمليات التدقيق التي تجريها الجهات التي ترخص لها المنظمة الوطنية لوقاية النباتات من أجل إجراء عمليات التدقيق نيابة عنها. ويركز هذا المعيار فقط على الجوانب المتصلة بالصحة النباتية لعمليات التدقيق. أما بالنسبة إلى الجوانب العامة لعمليات التدقيق، فهناك مصادر أخرى متاحة للمعلومات.

المراجع

قد يحيل هذا المعيار إلى معايير دولية لتدابير الصحة النباتية. ويمكن الاطلاع على هذه المعايير الدولية على البوابة الدولية للصحة النباتية على العنوان التالي: www.ippc.int/core-activities/standards-setting/ispms.

أمانة الاتفاقية الدولية لوقاية النباتات. 1997. *الاتفاقية الدولية لوقاية النباتات*. روما، أمانة الاتفاقية الدولية لوقاية النباتات، منظمة الأغذية والزراعة.

التعاريف

يمكن الاطلاع على تعاريف مصطلحات الصحة النباتية المستخدمة في هذا المعيار ضمن المعيار الدولي رقم 5 (مسرد مصطلحات الصحة النباتية).

الإطار العام للمتطلبات

يتناول هذا المعيار الغرض من أنشطة التدقيق في سياق الصحة النباتية والإجراءات الخاصة بها. ويشمل ذلك الظروف التي قد تؤدي إلى إجراء تدقيق، وأدوار الجهة المدققة والجهة الخاضعة للتدقيق ومسؤولياتهما، وإجراءات التخطيط للتدقيق وإعدادها والاضطلاع بها والإبلاغ عن نتائجها. وتعتمد عناصر التدقيق التي يجب مراعاتها على نوع التدقيق والغرض منه ونطاقه وأهدافه.

ويوفر هذا المعيار أيضاً إرشادات حول اختيار الجهات المدققة، وتحديد وتيرة التدقيق، وتسوية المنازعات حول نتائج التدقيق، والاتفاق على الترتيبات المالية بين الطرفين المعنيين.

معلومات أساسية

يقع على عاتق المنظمات الوطنية لوقاية النباتات عدد من المسؤوليات بموجب الاتفاقية الدولية لوقاية النباتات بشأن الأنشطة المنفذة في أراضيها، مثل المراقبة والتفتيش وإجراء تحليلات مخاطر الآفات وتحديد شروط الاستيراد المتعلقة بالصحة النباتية وإصدار شهادات الصحة النباتية وإجراء المعالجات أو الإشراف عليها كتدابير للصحة النباتية وتدريب الموظفين. ولمساعدة المنظمات الوطنية لوقاية النباتات على الوفاء بهذه المسؤوليات بشكل فعال، تستخدم تلك المنظمات المراجعات بشكل متزايد لتوفير الثقة بأن نظم الصحة النباتية وإجراءاتها تحقق أهدافها.

ويتضمن العديد من المعايير الدولية المعتمدة إحالات إلى عمليات التدقيق. ويهدف هذا المعيار إلى توفير الإرشاد للمنظمات الوطنية لوقاية النباتات بشأن نهج مشترك لعمليات التدقيق في سياق الصحة النباتية.

يعد التدقيق عملية تحقق موثقة. وإنّ التدقيق في سياق الصحة النباتية (يشار إليها في ما يلي باسم "التدقيق") هو مراجعة منهجية وموثقة لنظام أو لإجراء للصحة النباتية من أجل تقييم مستوى الرقابة، والتأكد من امتثاله للشروط التي حددتها المنظمة الوطنية لوقاية النباتات المسؤولة عن التدقيق، وتقييم ما إذا كان النظام أو الإجراء يحقق أهداف الصحة النباتية المتوقعة.

وبخلاف الإشراف، لا يشمل التدقيق المراقبة المستمرة وتوجيه الأنشطة، ولكنه يوفر بدلاً من ذلك تقييماً لنظام أو إجراء معين للصحة النباتية أو لعناصر معينة من نظام أو إجراء، في وقت معين.

ويتم جمع أدلة موضوعية حول ما إذا كانت نتائج نظام أو إجراء للصحة النباتية تمتثل للشروط ذات الصلة للمنظمة الوطنية لوقاية النباتات التي تُجري التدقيق، وما إذا كانت هذه المتطلبات قد نفذت بشكل فعال لتحقيق أهداف الصحة النباتية.

الآثار المترتبة على التنوع البيولوجي والبيئة

يساعد إجراء عمليات التدقيق على ضمان فعالية نظم الصحة النباتية وإجراءاتها، وبالتالي تقليل مخاطر الأفات. ويحمي ذلك صحة النبات، ما يقلل بدوره من الآثار البيئية السلبية ويفيد التنوع البيولوجي.

المتطلبات

1- الغرض من التدقيق

يجب أن يُقِيم التدقيق على نحو موضوعي ما إذا كان نظام أو إجراء معين للصحة النباتية يتوافق مع المتطلبات التي حددتها المنظمة الوطنية لوقاية النباتات التي تجري التدقيق. وينبغي أن يوفر التدقيق فرصة لتحديد النتائج، بما في ذلك حالات عدم الامتثال والملاحظات، في ما يتعلق بفعالية نظام أو إجراء الصحة النباتية قيد التدقيق.

ويمكن أن تجري منظمة وطنية لوقاية النباتات عمليات تدقيق للتحقق من المطابقة مع ما يلي:

- نظم وإجراءات المنظمة الوطنية لوقاية النباتات؛
- ونظم وإجراءات الجهات التي تم التصريح لها من قبل المنظمة الوطنية لوقاية النباتات، بما في ذلك الجهات المصرح لها بإجراء عمليات التدقيق نيابةً عن المنظمة الوطنية لوقاية النباتات؛
- ونظم وإجراءات المنظمة الوطنية لوقاية النباتات في بلد مُصدّر وفقاً لمتطلبات المعيار الدولي لتدابير الصحة النباتية رقم 20 (الخطوط التوجيهية لنظام تطبيق لوائح الصحة النباتية على الواردات).

ويجوز لأي جهة مرخص لها من قبل المنظمة الوطنية لوقاية النباتات بإجراء عمليات التدقيق نيابةً عنها، أن تجري عمليات تدقيق للتحقق من نظم وإجراءات الجهات المرخص لها من قبل تلك المنظمة الوطنية لوقاية النباتات للاضطلاع بإجراءات الصحة النباتية.

2- أنواع التدقيق

النوعان الرئيسيان لعمليات التدقيق هما تدقيق النظم والتدقيق المركز.

تدقيق النظم هي تدقيق شامل لنظام أو لإجراء للصحة النباتية بغية تقييم فعاليته وامتثاله لشروط المنظمة الوطنية لوقاية النباتات. ويتم إجراؤه لتحديد ما إذا كان النظام أو الإجراء يحقق أهدافه، وما إذا كانت الجهة الخاضعة للتدقيق تتمتع بالقدرة الكافية على تطبيق النظام أو الإجراء. وبشكل عام،

يمكن لتدقيق النظام أن تنفذ قبل التصريح لجهة ما أو لعملية جديدة، أو عند الضرورة. وقد يشمل نطاق تدقيق النظام نظاماً كاملاً، بدءاً من الإنتاج وصولاً إلى التصدير، أو نظام جهة معينة.

أما التدقيق المركز فهو تدقيق لعناصر معينة من نظام أو من إجراء للصحة النباتية بغية تقييم فعاليته وامتمتاله لشروط المنظمة الوطنية لوقاية النباتات. ويتم إجراؤه لتحديد ما إذا كان النظام أو الإجراء يتم تنفيذه وصيانته بشكل صحيح. وهو قد ينفذ بشكل دوري، أو على فترات منتظمة أو عشوائية، أو نتيجة لظروف معينة.

3- الظروف التي قد تؤدي إلى إجراء تدقيق

ترد في ما يلي أمثلة على الظروف التي قد تؤدي إلى إجراء تدقيق:

- التغييرات في الظروف (مثل ممارسات الإنتاج، أو حالة الآفات، أو شروط الاستيراد المتعلقة بالصحة النباتية، أو نظم الإدارة أو عمليات المنشأة المعنية)؛
- وطريق استيراد جديد؛
- وبرنامج تصدير جديد؛
- وإخطار بعدم الامتثال من المنظمة الوطنية لوقاية النباتات لبلد مستورد (مثل الكشف عن آفة خاضعة للوائح في شحنة مستوردة)؛
- والكشف عن حالة عدم امتثال قد تضر بنظام الصحة النباتية؛
- وتنفيذ إجراءات تصحيحية لمعالجة حالات عدم الامتثال؛
- وطلبات جديدة للمشاركة في نظام الصحة النباتية؛
- وتحديد موعد تدقيق روتيني للتحقق من الامتثال لشروط المنظمة الوطنية لوقاية النباتات التي تجري التدقيق.

4- الأدوار والمسؤوليات

1-4 الأدوار

يشمل التدقيق طرفين اثنين: جهة مُدقِّقة وجهة خاضعة للتدقيق. وقد تكون الجهة المُدقِّقة إما منظمة لوقاية النباتات وإما جهةً مرخصاً لها. وقد تكون الجهة الخاضعة للتدقيق منظمة لوقاية النباتات تقوم بتدقيق نفسها بنفسها، أو منظمة وطنية لوقاية النباتات لبلد مُصدِّر يخضع للتدقيق من قبل المنظمة الوطنية لوقاية النباتات لبلد مستورد، أو جهةً مرخصاً لها من قبل منظمة وطنية لوقاية النباتات لأداء إجراءات الصحة النباتية، أو أي جهة مشاركة أخرى في نظام الصحة النباتية الذي الخاضع للتدقيق. وتصف الأقسام أدناه مسؤوليات كل طرف. وفي سياق هذا المعيار، قد يشير كل من المصطلحين "الجهة المُدقِّقة" أو "الجهة الخاضعة للتدقيق" إما إلى شخص فردي وإما إلى مجموعة أشخاص يمثلون جهةً معينة.

2-4 مسؤوليات منظمة وطنية لوقاية النباتات تقوم بتدقيق في أراضيها

ينبغي للمنظمة الوطنية لوقاية النباتات، فيما خص عمليات التدقيق في أراضيها، أن تقوم بما يلي:

- وضع إطار عمل وشروط لعملية التدقيق؛
- والتأكد من وجود إطار قانوني وفني مناسب بحال قررت تفويض جهات بإجراء عمليات تدقيق نيابة عنها ومن أجل مواصلة الإشراف على إجراءات تلك الجهات لاحقاً؛
- ووضع خطط طوارئ لاستمرار عمليات التدقيق في حالة عدم قدرة الجهة المرخص لها على متابعة تنفيذ أنشطة التدقيق؛
- وتحديد التكاليف والتأكد من وجود الترتيبات المالية المناسبة للوفاء بهذه التكاليف؛
- وإذا ما تم تحديد حالات عدم الامتثال، التأكد من أن الجهة الخاضعة للتدقيق تُحدد إجراءات تصحيحية لمعالجة حالات عدم الامتثال هذه وتنفيذها ضمن الإطار الزمني المتفق عليه؛

- واتخاذ الإجراءات اللازمة، التي قد تشمل إلغاء ترخيص لجهة ما أو تعليق المشاركة في نظام الصحة النباتية، عندما يتم تحديد حالة عدم امتثال حرجة أو عندما لا يتم التعامل مع حالات عدم الامتثال المحددة بشكل مرضٍ.

3-4 مسؤوليات منظمة وطنية لوقاية النباتات تقوم بالتدقيق في بلد مُصدّر

ينبغي لمنظمة وطنية لوقاية النباتات في بلد مستورد، تُجري عملية تدقيق في أراضي البلد المُصدّر، أن تقوم بما يلي:

- وضع إطار عمل وشروط لعملية التدقيق؛
- والتوصل إلى اتفاق مع المنظمة الوطنية لوقاية النباتات في البلد المُصدّر بشأن كيفية إجراء التدقيق، بما في ذلك الترتيبات المتعلقة بجوانب مثل التكلفة المالية للتدقيق والجهات المرخص لها بإجراء التدقيق؛
- وإذا ما تم تحديد حالات عدم الامتثال، الاتفاق مع المنظمة الوطنية لوقاية النباتات في البلد المُصدّر على الإجراءات التصحيحية المطلوبة والإطار الزمني التي ينبغي استكمالها بموجبه.

4-4 مسؤوليات الجهة المُدققة

ترد في ما يلي المسؤوليات العامة للجهة المُدققة التي يجب أن تطبق جميعها، بغض النظر عما إذا كانت الجهة المُدققة منظمة وطنية لوقاية النباتات أو جهةً مرخصاً لها. وينبغي للجهة المُدققة القيام بما يلي:

- وضع برنامج للتدقيق وتنفيذه والمحافظة عليه ضمن إطار عمل التدقيق الذي وضعتَه المنظمة الوطنية لوقاية النباتات التي تقوم بالتدقيق؛
- وتحديد الغرض والنطاق والأهداف لكل عملية تدقيق؛
- وتحديد معايير التدقيق التي سيتم استخدامها؛
- والتحضير لعمليات التدقيق وتنفيذها باستخدام المعايير المتفق عليها؛
- وإعداد تقارير التدقيق واستكمالها وتقديمها في الوقت المناسب إلى الجهة الخاضعة للتدقيق؛ أو لكل من الجهة الخاضعة للتدقيق وللمنظمة الوطنية لوقاية النباتات التي تقوم بإجراء التدقيق إذا كانت الجهة المُدققة جهةً مرخصاً لها؛
- وتوفير موارد بشرية كافية حاصلة على التدريب والكفاءات اللازمة لإجراء عمليات التدقيق؛
- والخلو من أي تضارب في المصالح والحفاظ على الحياد والاستقلالية عن الجهات الخاضعة للتدقيق؛
- وإتاحة الفرصة للجهة الخاضعة للتدقيق للردّ على نتائج التقرير (على سبيل المثال لتأييد النتائج أو عدم الموافقة عليها) قبل استكمالها ونشرها؛
- والحفاظ على سرية المعلومات التي يتم الاطلاع عليها من خلال التدقيق (راجع القسم 8).

1-4-4 المسؤوليات المحددة للجهات المرخص لها بإجراء تدقيق

بالإضافة إلى المسؤوليات العامة للجهة المُدققة المنصوص عليها في بداية القسم 4-4، والمسؤوليات المنصوص عليها في المعيار الدولي رقم 45 (المتطلبات المفروضة على المنظمات الوطنية لوقاية النباتات في حال الترخيص لهيئات لتنفيذ إجراءات الصحة النباتية)، ينبغي للجهات المرخص لها بإجراء التدقيق نيابةً عن منظمة وطنية لوقاية النباتات، القيام بما يلي:

- إجراء عمليات التدقيق على النحو المتفق عليه مع المنظمة الوطنية لوقاية النباتات المرخصة؛
- وإخطار المنظمة الوطنية لوقاية النباتات المرخصة بأي حالات عدم امتثال على النحو المحدد في القسم 12.

4-5 مسؤوليات الجهة الخاضعة للتدقيق

ينبغي للجهة الخاضعة للتدقيق القيام بما يلي:

- التعاون مع الجهة المُدقِّقة وتلبية شروط التدقيق؛
- وإتاحة الوصول إلى ما يلزم من معلومات ومرافق وسجلات وموظفين لإجراء التدقيق؛
- وتسهيل الشؤون اللوجستية المرتبطة بزيارات الجهة المُدقِّقة داخل بلد الجهة الخاضعة للتدقيق، وحسب الاقتضاء؛
- ووضع خطة عمل وفقاً لنتائج التدقيق وتقديمها؛
- ووضع وتنفيذ إجراءات تصحيحية لمعالجة حالات عدم الامتثال ضمن الإطار الزمني المتفق عليه، لدى تحديد حالات عدم امتثال.

5- اختيار الجهة المُدقِّقة

يجب اختيار الجهة المُدقِّقة بناءً على مزيج المعارف والتدريب والخبرات التي تتمتع بها، في ما يتعلق بنظام أو إجراء الصحة النباتية الذي تقوم بتدقيقه، ومنهجية التدقيق وجمع الأدلة الموضوعية. وعند الحاجة إلى خبرة فنية إضافية، يجوز لخبير فني أن ينضم إلى فريق التدقيق أو أن يساعد الجهة المُدقِّقة.

وللوفاء بشرط الحياد (انظر القسم 7)، يجب أيضاً مراعاة أي تضارب في المصالح بين الجهة المُدقِّقة والجهة الخاضعة للتدقيق أثناء عملية الاختيار.

6- وتيرة عمليات التدقيق

عند إعداد برنامج للتدقيق، على المنظمة الوطنية لوقاية النباتات التي تقوم بالتدقيق أن تحدد وتيرة عمليات التدقيق وأن تتحقق من تلك التيرة حسب الاقتضاء. وقد تتأثر وتيرة عمليات التدقيق بما يلي:

- الظروف التي قد تؤدي إلى إجراء التدقيق (انظر القسم 3)؛
- والناحية الموسمية فيما يتعلق بأنشطة الصحة النباتية؛
- ومخاطر الآفات المرتبطة بالآفات أو الطرقات ذات الصلة؛
- وتاريخ الجهة الخاضعة للتدقيق في ما يتصل بالمطابقة والامتثال؛
- وما إذا كان هناك إجراء ثابت وموثق ثبت أنه يقلل من مخاطر الآفات.

7- تضارب المصالح

يجب أن تضع المنظمة الوطنية لوقاية النباتات التي تقوم بالتدقيق إرشادات بشأن الحياد وتضارب المصالح المحتمل في ما يتعلق بعمليات التدقيق. ومن أجل الحفاظ على نزاهة التدقيق، يجب أن تكون الجهة المُدقِّقة محايدة. وبالنسبة إلى كل عملية تدقيق، على الجهة المُدقِّقة تحديد تضارب المصالح المحتمل أو المتصور أو الفعلي في ما يتعلق بالتدقيق. وعلى كل من الجهة المُدقِّقة والجهة الخاضعة للتدقيق الإعلان والموافقة على عدم وجود تضارب في المصالح في ما يتعلق بالتدقيق.

8- السرية

ينبغي أن يتفق الطرفان وأن يضمنوا مستوى مناسباً من السرية، بما في ذلك سرية المعلومات الخاصة والحساسة تجارياً، من أجل الحفاظ على نزاهة التدقيق. ويجب أن تضع المنظمة الوطنية لوقاية النباتات التي تقوم بالتدقيق إرشادات بهذا الشأن حسب الاقتضاء.

وقبل البدء بالتدقيق، ينبغي للطرفين مناقشة الكشف المقصود والمحتمل عن المعلومات التي تم جمعها أثناء التدقيق، بما في ذلك التقرير.

9- الترتيبات المالية

يجب مناقشة الترتيبات المالية والاتفاق عليها من قبل الطرفين قبل بدء التدقيق (انظر أيضاً القسمين 2-4 و3-4).

10- تسوية المنازعات

ينبغي إرساء عملية لتسوية المنازعات والاتفاق عليها مسبقاً قبل البدء بالتدقيق، وذلك كجزء من إطار العمل الخاص بالتدقيق.

وإذا لم يوافق الطرفان على أن المنهجية المتوخاة قد أثبتت، أو على نتائج التدقيق أو استنتاجاتها، فعليهما التشاور في ما بينهما أثناء التدقيق.

وإذا لم يتم حلّ المنازعة بعد هذه المشاورات، يترتب على الطرفين المتنازعين الرجوع إلى عملية تسوية المنازعات المتفق عليها.

11- خطوات عملية التدقيق

قد تختلف منهجية التدقيق باختلاف الغرض من التدقيق ونطاقه وأهدافه، وقد يستلزم الأمر استعراض وثائق أو إجراء مقابلات أو اجتماعات أو زيارات ميدانية، أو مزيجاً منها. وتصف الأقسام الفرعية التالية الخطوات في عملية التدقيق.

1-11 التخطيط للتدقيق

ينبغي أن يتضمّن التخطيط للتدقيق العناصر التالية:

- تحديد الغرض من التدقيق ونطاقه (النظام بأكمله أو عناصر معينة منه) والعملية وأهدافها، والموافقة عليها؛
- وتحديد معايير التدقيق التي سيتم استخدامها؛
- وتحديد الجهة المُدقّقة والجهة الخاضعة للتدقيق؛
- والنظر في نظم التدقيق المكافئة الحالية، أو النظم الأخرى التي طورتها المنظمات الوطنية لوقاية النباتات، كبديل لعمليات التدقيق في الموقع، عند الاقتضاء.

1-1-11 تحديد مواعيد عمليات التدقيق

ينبغي تحديد مواعيد عمليات التدقيق مسبقاً (على سبيل المثال، يجب إخطار الجهة الخاضعة للتدقيق بتاريخ ووقت مرحلة الأداء والتقييم الخاصة بالتدقيق (القسم 11-3-2)) من قبل المنظمة الوطنية لوقاية النباتات أو الجهة المرخص لها بإجراء التدقيق. وقد يتم ترتيب مواعيد لعمليات تدقيق غير دورية من قبل منظمة وطنية لوقاية النباتات أو جهة مرخص لها، نتيجة لظروف معينة (انظر القسم 3)، وفي بعض الحالات (مثل حالات عدم الامتثال الحرج)، قد تجرى عمليات التدقيق بدون تحديد موعد مسبق.

2-11 التحضير للتدقيق

للتحضير للتدقيق، على الجهة المُدقّقة أن تقوم بما يلي:

- جمع وتدقيق المعلومات ذات الصلة، مثل الكتيبات الإرشادية، والإجراءات، وخطط العمل، وإخطارات عدم الامتثال، والسجلات، واستبيان ما قبل التدقيق، والمعايير والاتفاقات ذات

- الصلة، وتقارير التدقيق السابقة، وتقارير عن الإجراءات التصحيحية المنفذة لمعالجة عدم الامتثال إذا كانت متوفرة؛
- وإعداد أدوات التدقيق، مثل قوائم التدقيق والمواد المرجعية والمعدات وقائمة الأسئلة المحتملة؛
- والتواصل مع المشاركين (ما قد يشمل إخطار الجهات الخاضعة للتدقيق) وتأكيد تواجدهم، واستكمال الترتيبات اللوجستية، إذا كان ذلك مناسباً، والموافقة على اللغة التي سيُجرى بها التدقيق؛
- ومطالبة الجهة الخاضعة للتدقيق بالتأكد من توفر الموظفين والوثائق ذات الصلة أثناء التدقيق؛
- وتأكيد أدوار المشاركين ومسؤولياتهم أثناء التدقيق، مثل مسؤولي الاتصال الرئيسيين لكل طرف، والمُدقق الرئيسي، وأعضاء فريق التدقيق، والخبراء الفنيين، إذا كان ذلك مناسباً.

11-3 الإضطلاع بالتدقيق

يتضمن الإضطلاع بالتدقيق ثلاث مراحل، وقد تختلف الأنشطة التي تتم خلال كل مرحلة باختلاف نوع التدقيق ونطاقه. والمراحل الثلاث موضحة أدناه، إلى جانب أمثلة عن الأنشطة التي يمكن تضمينها.

11-3-1 بدء التدقيق

قد تشمل أنشطة الجهة المُدققة ما يلي:

- تأكيد الغرض من التدقيق ونطاقه وأهدافه وتأكيد معايير التدقيق؛
- والتعريف عن المشاركين في التدقيق والتأكد من توافر الموظفين المطلوبين؛
- ومناقشة تقارير التدقيق السابقة، بما في ذلك الإجراءات التصحيحية المنفذة (إن وجدت)؛
- ومراجعة المنهجية التي سوف تستخدم في مرحلة الأداء والتقييم للتدقيق؛
- وتأكيد ما إذا كانت الوثائق المقدمة حديثة؛
- وتأكيد عملية التدقيق وإطارها الزمني؛
- وإعلام المشاركين بالشروط القانونية للسرية وحماية البيانات.

11-3-2 الأداء والتقييم

قد تشمل أنشطة الجهة المُدققة ما يلي:

- إجراء مقابلات مع الموظفين المعنيين إذا لزم الأمر وطلب توضيحات عند الضرورة؛
- وتقييم العمليات الموثقة؛
- وتقييم السجلات المتصلة بالإجراءات (مثل السجلات الفنية والإدارية، وسجلات التفتيش، وسجلات المعالجة، ونتائج الاختبارات، وسجل الإجراءات التصحيحية)؛
- والتحقق مما إذا كانت المرافق والأدوات والآلات والمعدات تمتثل للمواصفات ذات الصلة والشروط التي حددتها المنظمة الوطنية لوقاية النباتات التي تقوم بالتدقيق؛
- ورصد العمليات لتقييم الامتثال للإجراءات المتفق عليها وملاحظة الجوانب التي قد تضر بنظام أو بإجراء الصحة النباتية قيد التدقيق؛
- والتحقق مما إذا كان نظام أو إجراء الصحة النباتية قيد التدقيق يحقق أهداف الصحة النباتية المتوقعة؛
- ومناقشة نتائج التدقيق داخل فريق التدقيق للتوصل إلى توافق في الآراء؛
- وتحديد أي نتائج أثناء التدقيق وإبلاغ الجهة الخاضعة للتدقيق بتلك النتائج، وفي حالة الجهات المصرح لها بإجراء التدقيق، إبلاغ المنظمة الوطنية لوقاية النباتات المسؤولة، في غضون الإطار الزمني المتفق عليه، بأي حالة عدم امتثال.

11-3-3 الإغلاق ورفع التقرير

قد تشمل أنشطة الجهة المُدقِّقة والجهة الخاضعة للتدقيق ما يلي:

- مناقشة النتائج وتحديد حالات عدم الامتثال والاستنتاجات الأولية؛
- وطلب أو تقديم توضيحات وتعقيبات إضافية؛
- وقيام الجهة المُدقِّقة بصياغة تقرير التدقيق، وقيام الجهة الخاضعة للتدقيق بالتعليق على مسودة تقرير التدقيق، مع مناقشة كلا الطرفين للجدول الزمنية لتنفيذ الإجراءات التصحيحية عند تحديد حالات عدم امتثال؛ وفي الحالات التي يحدث فيها نزاع، محاولة حل النزاع (انظر القسم 10)؛
- ومراجعة الخطوات التالية والاتفاق على الموعد النهائي لتقديم التقرير النهائي للتدقيق.

وينبغي دائماً إعداد تقرير للتدقيق، على أن يتضمن الغرض من التدقيق ونطاقه وأهدافه ونتائجه (حالات الامتثال وحالات عدم الامتثال، والملاحظات، إذا وجدت). ويجب أن يستخلص التدقيق أيضاً استنتاجات بناءً على تحليل النتائج. وإذا تم تحديد حالات عدم امتثال، يجب أن تتضمن هذه الاستنتاجات ضرورة القيام بإجراءات تصحيحية، وتقييم الجهة المُدقِّقة لخطة العمل المقترحة من قبل الجهة الخاضعة للتدقيق (بما في ذلك الجداول الزمنية المقترحة لتنفيذ هذه الإجراءات التصحيحية). وبالإضافة إلى ذلك، يمكن أن يقدم تقرير التدقيق اقتراحات لتحسين فعالية نظام أو إجراء الصحة النباتية الخاضع للتدقيق، مع تسليط الضوء على الممارسات الجيدة، وملاحظات مفيدة حول لوائح أو متطلبات الصحة النباتية.

وقبل استكمال تقرير التدقيق وتقديمه إلى الجهة الخاضعة للتدقيق، يجب مراعاة المعلومات الإضافية (مثل التعليقات والإجراءات التصحيحية المنفذة) الواردة من الجهة الخاضعة للتدقيق، كما يجب وصف تفاصيل أي نزاعات تتعلق بالتدقيق ونتائجها بوضوح في التقرير.

12- أنواع عدم الامتثال

ينبغي تسجيل حالات عدم الامتثال مع الأدلة الداعمة. وتصنف حالات عدم الامتثال بين حالات عدم امتثال حرجة وبين حالات أخرى لعدم الامتثال.

"حالات عدم الامتثال الحرجة" هي حالات عدم الامتثال التي تضر بصورة فورية بسلامة نظام الصحة النباتية في المنظمة الوطنية لوقاية النباتات الذي تم تدقيقه، أو بعناصره، والتي تتطلب إجراءً تصحيحياً سريعاً ينبغي تحديده وتنفيذه.

"الحالات الأخرى لعدم الامتثال" هي حالات عدم امتثال لا تضر بشكل مباشر أو فوري بسلامة نظام الصحة النباتية في المنظمة الوطنية لوقاية النباتات الذي يجري تدقيقه، أو بعناصره، وبالتالي لا تعتبر بمثابة عدم امتثال حرج من قبل المنظمة الوطنية لوقاية النباتات التي تقوم بالتدقيق. وتتطلب حالات عدم الامتثال الأخرى إجراءً تصحيحياً يتخذ في غضون فترة زمنية محددة.

13- متابعة حالات عدم الامتثال

تعتبر المتابعة واجبةً إذا ما اعتبر تقرير التدقيق أن الإجراءات التصحيحية ضرورية. ويجب تنفيذ هذه الإجراءات التصحيحية ضمن الجداول الزمنية المحددة في التقرير والتحقق من فعاليتها.